

Distr.: General
16 June 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

البنود 32 و 37 و 68 و 75 و 83 من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا
وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وآثارها على السلام
والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب

مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان فيما يتعلق
بسياسة إنكار جمهورية أرمينيا مسؤوليتها عن استمرار الاحتلال العسكري غير المشروع لمنطقة ناغورنو -
كاراباخ ومقاطعات أذربيجان السبع المحيطة بها والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية
لمئات الآلاف من الأذربيجانيين أثناء العدوان (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود
32 و 37 و 68 و 75 و 83 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان

10 حزيران/يونيه 2020

إن البيانات الأخيرة التي أدلت بها وزارة خارجية أرمينيا في محاولة لاثبات أذربيجان بخطاب الكراهية تكشف مرة أخرى عن ممارستها المتمثلة في التفسير التعسفي والانتقائي للقرارات التي اتخذتها الهيئات الدولية. وأرمينيا، بتكرار الادعاءات المعتادة التي لا أساس لها، تسعى إلى تضليل المجتمع الدولي وصرف الانتباه عن سياستها العنصرية وجرائم الكراهية التي تتجلى في الاحتلال العسكري غير المشروع لمنطقة ناغورنو - كاراباخ ومقاطعات أذربيجان السبع المحيطة بها، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لمئات الآلاف من الأذربيجانيين أثناء العدوان.

وأرمينيا، التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن شن الحرب على أذربيجان، والاستيلاء على 5/1 من أرضها المعترف بها دولياً، والقيام بالتطهير العرقي في الأراضي المحتلة، وارتكاب جرائم شنيعة أخرى خلال النزاع، والدعوة إلى أيديولوجية عنصرية سافرة، وتجاهلها الصارخ للقرارات الملزمة 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993) الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فضلاً عن قرارات ووثائق المنظمات الدولية الأخرى، لا يمكن أن تلقي محاضرات على الآخرين بشأن المعايير والقيم التي انتهكتها هي نفسها باستمرار.

لقد أصبحت أرمينيا بلداً أحادي العرق، بعد أن حققت ذلك بطرد جميع غير الأرمن، بمن فيهم الأذربيجانيون. وطبقت أرمينيا نفس السياسة والممارسة المتمثلتين في إنشاء مناطق متجانسة عرقياً في الأراضي المحتلة في أذربيجان، التي طُرد منها جميع السكان غير الأرمن، وأنشأت فيها نظاماً عنصرياً عميلاً لها.

وتتجلى الكراهية والعداء والتعصب على أسس إثنية ودينية، وهي جوهر سياسة أرمينيا، في اقتناع قيادتها جهاراً بمبدأ "التعارض العرقي" بين الأرمن والأذربيجانيين. ولقد أعرب المجتمع الدولي مراراً عن سخطه إزاء قيام أرمينيا علناً بترويج هذه الأفكار البغيضة، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا والسياسات والممارسات التمييزية المتبعة في ذلك البلد.

ويجب على أرمينيا أن تضع حداً لنفاقها وانتقائيتها فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان وقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بدءاً بتنفيذ الحكم الرئيسي الصادر عن تلك المحكمة في 16 حزيران/يونيه 2015 في قضية تشيراغوف وآخرين ضد أرمينيا. وكما هو معروف، بعد دراسة الأدلة المقدمة، تأكدت الدائرة الكبرى في المحكمة الأوروبية من أن أرمينيا تمارس السيطرة الفعلية على منطقة ناغورنو - كاراباخ وغيرها من أراضي أذربيجان المحتلة، وأثبتت مسؤولية أرمينيا عن انتهاكات حقوق الأذربيجانيين المشردين داخلياً، وأكدت من جديد حقهم في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة في الأراضي المحتلة.

والسبب الرئيسي لاستمرار النزاع، وبالتالي للتوترات والتصعيد المتقطع على أرض الميدان، هو الاحتلال غير المشروع لأراضي أذربيجان ومحاولات أرمينيا ترسيخ تلك الحالة. وإن الشرط الأول والرئيسي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار هو إزالة آثار عدوان أرمينيا، بما يكفل سحب قواتها المسلحة فوراً ودون قيد أو شرط وبشكل كامل من أراضي أذربيجان، مثلما طالبت به قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المذكورة أعلاه، واستعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان داخل حدودها المعترف بها دولياً، وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين داخلياً وإعمال تلك الحقوق بدون تأخير، بما في ذلك الحق في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.
